الفلاحة كرهان لتحقيق وإحداث التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر للفترة 2000-2017 أنموذجا)*

Agriculture as a mechanism of achievement and economic development (The case of Algeria for the period 2000-2017 as a mode)

د. رابحي بوعبدالله، أستاذ محاضر " أ "، جامعة الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2021/06/17؛ تاريخ القبول: 2021/11/04

مستخلص:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز دور الفلاحة كرهان لتحقيق وإحداث التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 2000-2017، وعليه فقد خلصت الدراسة إلى أن استراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر لا تتماشى وتحقيق الأمن الغذائي، ويتجلى هذا بوضوح من خلال الأهمية النسبية المتدنية للمخصصات الاستثمارية الفلاحية من مخطط تنموي لأخر، خاصة خلال العشرية الأخيرة، رغم الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعبه في مجال خلق الثروة، التغذية والتشغيل وعليه نستنتج أن المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي تنبع من الإنسان كمخطط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، وليس بردها إلى العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الزراعية أو غيرها من الموارد الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة؛ الدعم الفلاحي؛ التنمية الفلاحية؛ التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL: Q18؛ Q10؛ O11

Abstract:

The research paper aims to highlight the role of agriculture as a mechanism to achieve and induce economic development in Algeria for the period 2000-2017, As a result, the study concluded that the agricultural development strategy in Algeria is not in line with the achievement of food security, This is clearly demonstrated by the relative low importance of agricultural investment allocations from one development program to another, especially during the last decade, Despite the large role that the agricultural sector can play in the area of wealth creation, nutrition and employment, Accordingly, we conclude that the known problems of the agricultural sector arise from the human being as a planner, performer or follower in the first place, and not because of climatic factors, natural or agricultural resources or other resources.

* المؤلف المراسل: د. رابحي بوعبدالله، rabhi.bouabdallah@cuniv-tissemsilt.dz

Keywords: agriculture; agricultural support; agricultural development; economic development.
Jel Classification Codes: O11; Q10; Q18

مقدمة

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم وخاصة في الدول النامية وهذا للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهماته في توفير المواد الخام الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية، وتوفير فرص العمل بمختلف نشاطاتها وللقطاعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة به، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وجلب العملات الأجنبية من خلال عمليات التصدير، والمحافظة عليها بإحلال الواردات، كما يساهم في توزيع الثروات وزيادة دخل المزارعين الذي يكون له آثار غير مباشرة على التنمية الزراعية وعلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لزيادة الطلب على سلعها وتوسيع نطاق أسواقها، ولا يقتصر دور القطاع الفلاحي في مساهماته الاقتصادية فقط، وإنما له دور وتأثيرات بارزة على الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية، وتحقيق التوازن الديمغرافي بين المدن والأرياف.

في الجزائر ومن أجل تحقيق الأدوار المذكورة سابقا للقطاع الفلاحي واستغلال كل الإمكانيات الطبيعية (الأراضي والموارد المائية) والموارد البشرية والنباتية والحيوانية، يجب أن يحظى هذا القطاع بالاهتمام، وبالتالي على الدولة أن تقوم بسياسات اقتصادية مدروسة ومبنية على أسس صحيحة لاستغلال مقوماتها الوطنية في مجال الفلاحة التي توفر الغذاء الذي يشكل عجزا ويجعلها تعاني إهدار الموارد المالية في استيراده، وبالتالي يجب استخلاص العبر من هذه التبعية وضغوطات السلطة والقيام بإصلاحات تجعلها في منأى عن ذلك وتساهم في تنمية مستديمة لتحقيق الهدف الأسمى الذي يتمثل في تحقيق الحاجات الأساسية للفرد ومن ثم رفاهيته.

- **اشكالية الدراسة:** من هدا المنطلق يمكننا طرح اشكالية عامة لهذه الدراسة نوجزها في السؤال الجوهري التالي: **ما مدى مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية؟**

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على التساؤل السابق قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تطور القطاع الفلاحي محليا يؤثر على التنمية الاقتصادية ايجابيا.

- تعتبر الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر كبديل حقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة مختلف التقلبات المستمرة في أسعار النفط والأسواق العالمية.

- تطوير القطاع الزراعي يمكن من زيادة المحاصيل الزراعية خاصة الأساسية منها من خلال توفير مناخ استثماري، وبالتالي نقص الفجوة الغذائية وتحقيق فائض في المنتجات الزراعية خاصة الموجهة للتصدير والتي تساعد إيراداتها في تنمية الاقتصاد الجزائري.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في كون أن القطاع الفلاحي يعتبر قطاعا استراتيجيا في كل اقتصاديات دول العالم، وبالتالي فهو يحظى بأهمية كبيرة لديها، لأنه يضمن أمنها الغذائي ويضمن سيادتها الوطنية، إلا أنه في الجزائر يعتبر قطاعا ثانويا ولا يعتمد عليه للقيام بالتنمية اللازمة، ولكن بعد مرور السنوات وانخفاض سعر البترول أصبح التوجه إلى القطاع الفلاحي ضرورة وليس اختيار.

- **أهداف الدراسة :**لعل أهم أهداف هذا العمل تكمن في إبراز الإمكانيات الكبيرة التي بحوزة الجزائر للقيام بالتنمية في القطاع الفلاحي، وكذا تسليط الضوء على قطاع لم يعنى بالاهتمام ولم يقدم له الدعم المثالي لتحقيق أهدافه التي تحدد مستقبل البلاد.

- **المنهج المستخدم :**لمعالجة موضوع الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف واقع قطاع الفلاحة وتبيان مكوناته وتأثيراته البينية، وكذا المنهج الإحصائي وذلك من خلال استعمال جداول بيانية واحتساب نسب مئوية، وذلك من أجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة الإنتاج الزراعي.

- **محاور الدراسة:** للإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة
- المحور الثاني: لمحة عن الإمكانات الفلاحية في الجزائر
- المحور الثالث: أثر مؤشرات القطاع الفلاحي على الاقتصاد الوطني

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

1.ماهية الفلاحة (التعريف والأهمية):

1.1.التعريف: هناك عدة تعاريف لمصطلح الفلاحة نوجز بعضها في النقاط التالية:

- هي نشاط مرتبط بزراعة الأرض وتربية الماشية، ويهدف العاملون في هذا القطاع إلى توفير الغذاء والشغل وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية. (الأشرم، 2007، صفحة 56)

- تعتبر الفلاحة من أقدم المهن التي عرفها الانسان، حيث كان البشر قديما يعتمدون على ما يسمى بالفلاحة التقليدية وهي الفلاحة البسيطة التي تعتمد على الأدوات البسيطة في الزراعة وعلى تربية الماشية في المراعي، والغرض من هذه الزراعة تحقيق الاكتفاء الذاتي. (شعباني، 1986-1987، صفحة 82)

- هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات والحيوانات تسعى إلى انتاج منتوجات ينتفع بها الانسان، وتنقسم إلى قسمين الفلاحة التقليدية والفلاحة العصرية، وتتجلى أهميتها في توفير الغذاء وتوفير الشغل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى. (البيلاوي، 1967، صفحة 22)

- تعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة بأنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية. (النجفي، 2009، صفحة 43)

2.1. أهمية الفلاحة: تظهر هذه الأهمية من خلال العناصر التالية: (غنيم،، 1990، صفحة 38)

- سد حاجة المجتمع من الغذاء بأقل الأسعار، لأنها لا تتطلب ضرائب جمركية.

- إنعاش القطاع الاقتصادي للبلاد سواء أكان ذلك عن طريق تصدير المنتج النباتي إلى الأسواق الخارجية، أم من خلال تحفيز قطاع السياحة باستقطاب محبي الطبيعة الخضراء الى المناطق المزروعة على اعتبار أنها محمية طبيعية.

- التخفيف من البطالة في المجتمعات الحضرية والريفية التي تخلت عن هذه المهنة.

- تقليل تلوث البيئة عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية.

- زيادة المساحات الخضراء في المنطقة ما يترتب عليها من شعور الانسان بالراحة والاسترخاء.

- تندمج منتجاتها مع الصناعة كالقطن وقصب السكر وغيرها.

- تساهم في تحقيق الأمن الغذائي القومي.

2.الدعم الفلاحي (المفهوم والأهداف):

1.2.المفهوم: للدعم الفلاحي عدة مفاهيم لعل أهمها:

- هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة. (الحاج، 2010، صفحة 21)

- هو مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي نستخدمها لإدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارة. (حنفي، 2002، صفحة 117)

- هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم. (استيته، 1999، صفحة 13)

2.2.الأهداف: يمكن استعراض أهداف الدعم الفلاحي كما يلي: (استيته، 1999، صفحة 14)

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة.

- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة لفائدة الإنتاج.

- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا، والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

3.التنمية الاقتصادية (التعريف والأهداف):

1.3.التعريف: لقد ورد للتنمية الاقتصادية عدة تعاريف منها:

- أنها عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة دخل الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا إلى تقدمها وازدهارها. (النباتي، د. س. نشر، صفحة 100)

-كما عرف أخرون التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة الاجراءات الموجهة لتعديل هيكل الاقتصاد القومي لدولة ما بهدف زيادة دخول الأفراد عبر فترة زمنية معينة. (القريشي، د. س. نشر، صفحة 131)

- وهي أيضا عملية تغيير مقصود ومخطط له بعناية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في مجتمع ما. (خلف، 2006، صفحة 184)
- ووفق مفهوم الدول النامية يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها " العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج اجمالي ممكن بحيث يؤدي ذلك إلى بناء علاقات انتاجية تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية." (الليثي، 2001، الصفحات 64-65)

2.3.الأهداف: هي في واقع الأمر بمثابة علاج المشكلات الناتجة عن الخصائص الأساسية التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة وهي أنها: (لعويسات، 2000، صفحة 77)

- دول منتجة للمواد الاولية وبعضها قابل للنفاذ.
- تواجه ضغوطا سكانية وارتفاع معدلات المواليد.
- تمتلك مواد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا لضعف الاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية.
- العجز في رأس المال نتيجة ضغط التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات.
- ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدولة عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية.
- الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى الدخول وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية وضعف الانتاجية وانتشار الفساد الاداري وعدم الشفافية واختلال أليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار. (لعويسات، 2000، صفحة 78)

المحور الثاني: لمحة عن الإمكانات الفلاحية في الجزائر

1.الموارد الطبيعية: يمكن التمييز في الموارد الطبيعية بين الموارد الأرضية والموارد المائية.

1.1.الموارد الأرضية:للجزائر رصيد هام من الأراضي الفلاحية، فتبعا لما ورد في التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر فإن المساحة الكلية للأراضي العامة في الجزائر تُقدر بحوالي 232 مليون هكتار، تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80 % من المساحة الكلية، كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42,5 مليون هكتار، أي ما يمثل 17,8% من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الفلاحية المستغلة حوالي 8,4 مليون هكتار، أي ما يقارب 20% من المساحة الفلاحية الإجمالية ،كما يقدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0,24 هكتار، وهذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة ، وفي المقابل فإن المساحات المسقية ضعيفة ولا تُمثل سوى 12% من المساحة الفلاحية المستغلة، ما يعني خضوع ما يقارب 90% من الزراعات إلى التغيرات والتقلبات المناخية، وبالتالي إنتاجية متدنية في بعض الأحيان. (غربي، 2003، صفحة 259)

2.1.الموارد المائية :تزخر الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، تعود بالأساس إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط المطري ،كما أن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، إذ تقدر الموارد المائية في الجزائر بحوالي 20 مليار م^3 ، منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و 7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م^3 بالشمال و 5 مليار م^3 في الجنوب)، ونحو 75 % من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد، (غربي، 2003، صفحة 261) ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي مياه الأمطار، المياه السطحية، والمياه الجوفية.

2.الموارد البشرية: بلغ إجمالي السكان الناشطين بحوالي 12298 ألف شخص سنة 2017، وقدر إجمالي السكان المشتغلين بحوالي 10859 ألف شخص، أي ما يمثل 28 % من إجمالي السكان، كما بلغ عدد السكان الريفيين حوالي 3536 ألف ساكن، أي ما يمثل 33 %من إجمالي السكان المشتغلين، وعلى صعيد آخر، بلغ حجم اليد العاملة الكلية بالجزائر سنة 2017 حوالي 10859 ألف عامل، وقدرت حجم اليد العاملة الفلاحية بحوالي 1102 ألف عامل، أي ما يمثل 10,6% من إجمالي العمالة الكلية، وبهذا قُدر متوسط اليد العاملة الفلاحية بحوالي 984 ألف عامل خلال

الفترة (2013-2017)، وتراوحت اليد العاملة بين 1141 ألف عامل و 1102ألف عامل خلال عامي 2013 و 2017على التوالي، حيث شهدت تذبذبا من سنة إلى أخرى. (تقرير، سبتمبر 2017، صفحة 144)

3. الموارد الرأسمالية: يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الفلاحي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيوان، وقد بلغ متوسط رأس المال الفلاحي حوالي 13,61 مليار دولار خلال الفترة (2013-2017)، و تراوحت قيمة رأس المال الفلاحي الصافي بين 12,99 مليار دولار و 14,20 مليار دولار خلال عامي 2013 و 2017 على التوالي، وقدرت الزيادة بنحو 1,2 مليار دولار خلال نفس الفترة، حيث شهد ارتفاعا متذبذبا من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بحوالي 03 مليون دولار. (تقرير، سبتمبر 2017، صفحة 22) ، وفيما يخص المكننة، بلغ متوسط عدد الجرارات حوالي 99646، وحدة خلال الفترة (2013-2017) (البيلاوي، 1967، صفحة 22) ، وقدر معدل المكننة بالجرارات 72 هكتار تقريبا، وهو ما يعادل نظيره في تونس بجرار لكل 71 هكتار، كما عرف استخدام الأسمدة تطورا خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال بلغ حجم الاستخدام معدل 14 كغ لكل هكتار من المساحة الفلاحية المستغلة سنة 2013، ليأخذ منحى تصاعديا خلال السنوات اللاحقة، ويحقق معدل 21,7 كغ لكل هكتار من المساحة الفلاحية المستغلة سنة 2015، محققا بذلك معدل 18,2كغ لكل هكتار كمتوسط للفترة (2013-2017).

المحور الثالث: أثر مؤشرات القطاع الفلاحي على الاقتصاد الوطني

1.مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة: لقد عرف الناتج الفلاحي في الجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، والتي تزامنت مع التجديد الفلاحي الذي عرفته البلاد، وبذلك فقد أصبح يمثل حوالي 9,9 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 ونسبة 10,8% كمتوسط للفترة (2013-2017)، (وزارة، 22 نوفمبر 2008، صفحة 2)، والجدول التالي يوضح جيدا هذا النمو:

الجدول رقم (01): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة (2013-2017) الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الناتج المحلي (مليار دج)	16647.9	17228.6	16702.1	17406.7	18906.6
المحروقات	29.8	27.0	18.8	17.4	19.0
قطاعات أخرى (قيمة مضافة)	62.7	68.0	73.1	74.9	73.5
الفلاحة	9.9	10.6	11.6	12.3	12.3
صناعة خارج المحروقات	4.6	5.0	5.4	5.6	5.5
بناء وأشغال عمومية + خدمات محروقات	9.8	10.8	11.5	11.9	11.7
خدمات خارج الإدارة العمومية	23.1	25.1	27.2	27.8	27.3
خدمات الإدارة العمومية	15.3	16.4	17.4	17.3	16.8
حقوق ورسوم على الواردات	7.4	7.2	8.1	7.6	7.4

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، **التطورالاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2018، ص ص 140-139

الشكل رقم (01): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة (2013-2017)

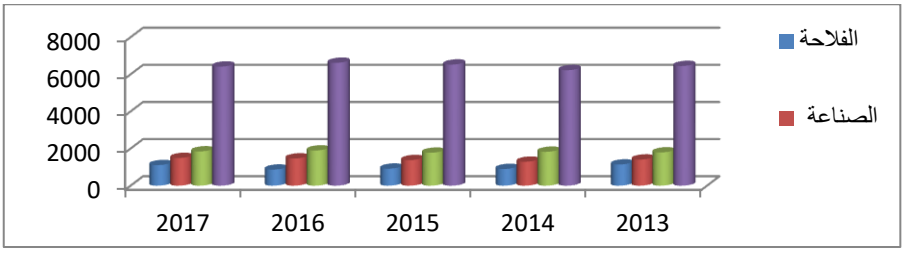

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

إذا كان القطاع الفلاحي يلعب دورا مهما نسبيا في الدخل الوطني، فإن أداءه في الجزائر يظل غير كاف، والمعدلات المتزايدة في سنوات ما بعد تطبيق الدعم الفلاحي تظل متواضعة جدا، وذلك يرجع لاستغلال أكبر للمساحات الزراعية الصغيرة الحجم، مما يجعل الجزائر تظل أكبر مستورد للمنتوجات الزراعية خاصة منها الحبوب، وفي السياق فقد عرفت القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي ارتفاعا هاما حيث بلغت 12,3% سنة 2016 مقارنة بـ 8,4% سنة 1999، وعليه رغم النتائج الايجابية للبرامج والسياسات المنتهجة من طرف الحكومة طيلة العشرين سنة في المجال الفلاحي يمكن القول إن الأمن الغذائي الجزائري استنادا إلى القيمة المضافة المحققة خلال سنة 2017 قد عرف تحسنا ملحوظا، وهو ما يقودنا إلى نتيجة حتمية وهي أن السياسات

والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر على المستوى المحلي والتي تضمنتها مختلف البرامج التنموية منذ سنة 2000 تتميز بالتركيز على شعب غذائية معينة وإهمال الشعب الأخرى مما لا يحل أزمة الغذاء بشكل واضح، وعليه تعتبر البرامج التنموية والسياسات الزراعية التي أعلنت عنها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ سنة 2000 كاستراتيجيات للنهوض بالقطاع الفلاحي أهم محاولاتها لكسب رهان الأمن الغذائي في الجزائر.

2.مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الأمن الغذائي: تعد قضية توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي قضية راهنة، حيث تشير إحصاءات منظمة الأغذية (FAO) إلى أن 805 مليون نسمة على مستوى العالم ككل، أي 12 % من سكان العالم كانوا عاجزين عن تلبية احتياجاتهم من الطاقة التغذوية في الفترة (2012-2013) ، ما يعني قرابة شخص من بين تسعة أشخاص في العالم لا يحصل على غذاء كاف يمكنه من عيش حياة نشطة وصحية، كما أن حوالي 791 مليون نسمة منهم في الدول النامية، أي الغالبية العظمى (98,26%) حيث يقدر حاليا معدل انتشار نقص التغذية بنسبة 11,3% في العالم و 13,5% في الدول النامية. (العربي، صفحة 51)

فحسب قانون التوجيه الفلاحي الصادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2008 يتحقق الأمن الغذائي عند حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة، وتعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي، فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، أما مؤشر الاكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، وتمثل إتاحة الغذاء جانب العرض وتقاس بقدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواءً من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية، وعليه يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموما بالإنتاج ووفرة المواد الغذائية، ومنه فقد خطت الجزائر خطوات هامة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال السنوات الأخيرة، حيث شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا رغم وجود بعض الاضطرابات، إذ تعود للظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان.

ويحتل الإنتاج النباتي مكانة هامة في الفلاحة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح، والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الفلاحة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، أهمها مجموعة الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال) ، مجموعة البقوليات (الحمص العدس...)، مجموعة الخضروات (البطاطا، البصل...)، إلى جانب الزارعات الصناعية. (أحمد،

2010، صفحة 25) ، وتتجلى المكانة الهامة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الفلاحة الجزائرية، سواءً من حيث المساحة الفلاحية المستغلة أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي، إذ تعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية نظرا لأهميتها الغذائية الأساسية للسكان، وبهذا فقد استطاعت الجزائر خلال الفترة (2013-2017) من تحقيق زيادة سنوية قدرها 42,8% في إنتاج الحبوب الذي يعد محصولا استراتيجيا، علماً أن الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي 39 % من المساحة المزروعة في الجزائر، أما إنتاج الخضروات فقد ارتفع بنسبة سنوية بلغت 18,5% ، إنتاج الزيتون 11,7% ، الحمضيات 13% التمور 129,8%، مجموعة اللحوم 7,3%، و ذلك خلال نفس الفترة، ويعود السبب في تحسن مستوى الإنتاج إلى الجهود المبذولة لتحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي، يضاف لها التركيز على التوسع الرأسي باستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة والبذور المحسنة، والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج الفلاحي من بحوث تطبيقية وإرشاد فلاحي.

1.2.تطور مختلف المنتجات الفلاحية في الجزائر: سنحاول من خلال هذا العنصر تقديم عرض لتطور بعض المنتجات الفلاحية في الجزائر، وفقا لمعطيات وإحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك كما يلي:

1.1.2.منتجات الحبوب: تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، حيث احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي بلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة، وقد قدرت المساحة المزروعة بالحبوب خلال الفترة 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب، وخلال الفترة 2010-2017 فإن معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة، كما يقدر معدل نمو إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41,2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعقد 2000-2009 حيث قدر معدل الإنتاج ب 32,6 مليون قنطار، ويمثل القمح الصلب والشعير على التوالي 51% و29% من اجمالي انتاج الحبوب للفترة 2010-2017.

2.1.2.المحاصيل الصناعية: ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19,38 هكتار خلال الفترة 2000-2009 و2010-2017، بالنسبة للتبغ بلغ معدل مساحة 4,85 هكتار خلال نفس الفترتين، من حيث الإنتاج ارتفع منتوج الطماطم

الصناعية بشكل كبير بـ 136% ناتج عن تحسين المردود والذي ارتفع من حوالي 200 كغ/ هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ/ هكتار في الفترة 2010-2017.

3.1.2.زراعة الخضروات: ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44% خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009، وكلما زادت المساحة المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة +68% و +35% على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2000-2009 زاد معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 حيث بلغ +21% مقارنة بالفترة 2000-2009 بالنسبة للبطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36% وأكثر من 12% من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها +143% و+102% على التوالي.

4.1.2.إنتاج حيواني: يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4,6 مليون قنطار خلال الفترة 2010-2017 بزيادة قدرها 55% مقارنة بالعقد السابق (3 مليون قنطار)، وقد ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال الفترة 2010-2017 بمعدل نمو بلغ 109% مقارنة بالفترة 2000-2009 كما بلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويا خلال الفترة (2010-2017) 5,7 مليار وحدة بمعدل نمو 76% مقارنة بالعقد الماضي، وتم تسجيل خلال الفترة 2010-2017 معدل جني صوف الغنم قدر ب 334,97 قنطار ما يعادل 54% مقارنة بالعقد السابق.

5.1.2.الثروة الحيوانية: تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول، حيث بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009 حوالي 24.5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة37%، خلال الفترة 2010-2017، مثلت الأغنام 78% من مجموع الماشية أي 26.4 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية ب 14% التي تمثل4,8 مليون رأس، تليها الأبقار التي تبلغ 1,9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52%) أي ما يعادل 6% من مجموع المواشي، كما تمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1% و0,5%من مجموع المواشي.

6.1.2.زراعة الأشجار: على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار، 39% منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون، و30% للأشجار المثمرة و23% للنخيل و8% للحمضيات، وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47% مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58%، والأشجار المثمرة بنسبة 56%، و41% للحمضيات. 20% للنخيل، كما ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) المتمثلة في: الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة 102%، الزيتون 99%، الحمضيات 91%، التمور 82 %

وقد تحسن إنتاج العنب بشكل كبير، مع زيادة بنسبة 75 % بين 2000-2009 و2010-2017، وفي السياق يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الثانية من حيث خلق الثروات، حيث سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوي إنتاج يفوق المستوي العالي المسجل في سنة 2013، حيث تزايدت القيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع الفلاحي بنسبة 6,4% متقدمة بـ 3,9 نقطة مئوية لتبلغ 1936.4مليار دينار وتمثل 15,6% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي بمساهمة 17,5% في إجمالي الناتج الداخلي، و23,6%في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

3.مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والتقليل من البطالة: تبرز هذه المساهمة كما يلي:

الجدول رقم (02): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: بالآلاف

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي التشغيل	10788	10239	10594	10845	10859
الفلاحة	1141	899	917	865	1107
نسبة التشغيل في الفلاحة	%10,57	%8,78	%8,65	%7,97	%10,19
الصناعة	1407	1290	1377	1465	1493
أشغال عمومية	1791	1826	1776	1895	1847
خدمات	6449	6224	6524	6620	6417

المصدر :التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التشغيل بالقطاع الفلاحي عرف انخفاضا بعد سنة 2013، حيث من سنة 2014 إلى غاية 2016 عرف نسبة تتراوح بين 7% و8%، وفي سنة 2017 عرف ارتفاعا ملحوظا بنسبة 10,19%، لكنه يبقى ضئيلا جدا مقارنة مع باقي القطاعات حيث يأتي القطاع الفلاحي في المرتبة الأخيرة من حيث التشغيل.

الشكل رقم (02): نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي مقارنة بباقي القطاعات خلال الفترة (2013-2017).

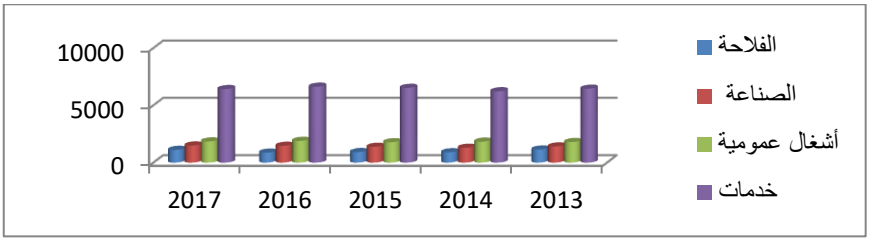

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02)

وعليه فقد قدرت نسبة التشغيل بالقطاع الفلاحي لسنة 2017 بـ 10,19% من إجمالي التشغيل وهي نسبة جد ضئيلة إذا ما قورنت بقطاع الخدمات ذو المرتبة الأولى في امتصاص عدد العمال الذي استحوذ على 59,09% وهو ما يعكس أكثر من النصف، ويعود سبب استيعاب قطاع الفلاحة للنسبة المحتشمة من حجم العمالة في الاقتصاد الوطني إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- أن الريف الجزائري الذي يعتمد أساسا على الزراعة كنشاط أساسي مازال يمثل حوالي 29,27% من إجمالي السكان وفقا لأخر إحصائيات السكان للبنك الدولي لسنة 2015.
- إن نسبة كبيرة من المشتغلين في القطاع الزراعي هم من العاملين بدون أجر وبالذات من النساء الأمر الذي يعكس انخفاض عدد العاملين فيه ومن ثم نسبتهم إلى إجمالي التشغيل.
- تتسم القوي العاملة في الجزائر بتدني مستوى مهاراتها وضعف تأهيلها.
- انخفاض الدعم الموجه إلى القطاع الفلاحي ببرنامج توطيد النمو (2010-2014) مقارنة بباقي القطاعات وبمختلف البرامج التنموية.
- فتح مشاريع دعم وتشغيل الشباب لتصب في مجملها في قطاعات النقل والخدمات والصناعة.
- تفضيل العمل بالقطاعات الأخرى للربح السريع وغير الشاق كالخدمات.

4.مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية: تتوضح هذه المساهمة في النقاط التالية:

1.4.مساهمة الزارعة في ترقية الصادرات: ينعكس حجم الصادرات على مدى نمو وتطور الاقتصاد الوطني، كما تعكس مساهمة قطاع الزراعة في الصادرات على مدى وصول الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وعلى مدى تخصص كل بلد، والذي يوجه فائضه نحو التصدير، والجدول التالي يبين تطور الصادرات الزراعية والغذائية للفترة 2013-2017.

الجدول رقم (03): تطور الصادرات والواردات من السلع والتجهيزات حسب المنتجات خلال الفترة (2013-2017) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة		2013	2014	2015	2016	2017
المواد الغذائية	صادرات	404	323	238	326	350
	واردات	9013	10550	8946	7855	8069
الطاقة	صادرات	63663	58362	33081	27918	33202
	واردات	4139	2720	2247	1234	1899
المواد الأولية	صادرات	109	110	107	84	73
	واردات	1732	1812	1489	1490	1456
المواد نصف المصنعة	صادرات	492	1173	1111	909	845
	واردات	10642	12301	11482	10972	10483
التجهيزات الفلاحية	صادرات	0	1	0	0	0
	واردات	477	629	638	479	585
التجهيزات الصناعية	صادرات	29	16	18	53	78
	واردات	15233	18115	16369	14709	13368
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	صادرات	16	11	11	18	20
	واردات	10539	9894	8243	7904	8129
أخرى	صادرات	0	0	0	1	0
	واردات	2686	2998	2672	4239	4084

المصدر :التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

تسمح المنتجات الفلاحية بتنويع صادراتها خارج المحروقات، لكنها تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بحجم وارداتها، ففي سنة 2017 بالرغم من زيادة الإنتاج وتوسع المنتجات الفلاحية، بقيت ضئيلة بالنظر إلى الاحتياجات، حيث استلزم استيراد ما يقارب 8946 مليون دولار، ففي سنة 2015 كانت الواردات من المنتجات الغذائية تحتل المرتبة الثالثة ، وفي سنة 2017 أصبحت تحتل المرتبة الرابعة و هذا راجع إلى الانخفاض في الواردات بنسبة 6,12% مقارنة بسنة 2016، وحسب تقرير البنك الجزائري يرجع سبب الانخفاض أساسا إلى انخفاض واردات مسحوق الحليب (- 874 مليون دولار).

الجدول رقم (04): نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2013-2017) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات المحروقات	1050	1634	1485	1391	1367
صادرات المواد الغذائية	404	323	238	326	350
النسبة المئوية	%38,47	%19,76	%16,02	%23,43	%25,60

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 156-155.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم صادرات المنتجات الفلاحية منها المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية بعد المواد نصف المصنعة ضمن الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت أقصاها 38,47% سنة 2013، و هذا ما يبين أهمية القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكنها تبقى ضعيفة أمام وارداتها و هذا ما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية لعدم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، و ما يزيد من حدة التبعية هو تركيز الصادرات و الواردات لمنطقة جغرافية واحدة و المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت الواردات الفلاحية من الاتحاد الأوروبي سنة 2017 نحو 57% من إجمالي الواردات من باقي دول العالم، بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 5%، و هذا يؤثر سلبا على عائداتنا البترولية التي تتم بعملة الدولار بينما تبقى معظم الواردات الجزائرية مقومة بعملة الأورو، مما يزيد ضغوطا على الاحتياطي من العملة الصعبة.

الشكل رقم(03): تطور صادرات وواردات المواد الغذائية خلال الفترة (2013-2017)

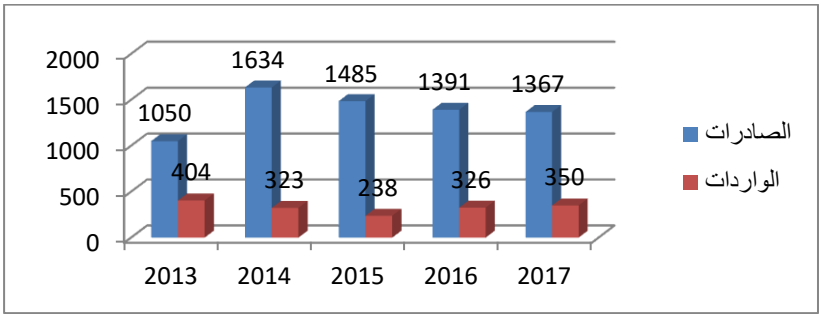

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

الشكل رقم (04): هيكل الواردات من السلع حسب المنتجات لسنة 2017

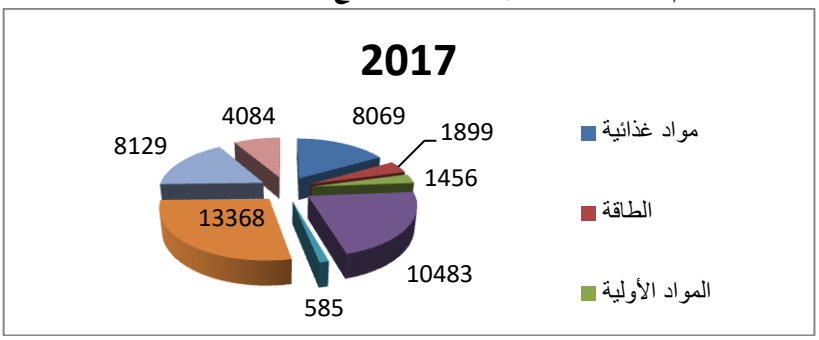

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

2.4. مساهمة الفلاحة في التقليص من الواردات: رغم الإصلاحات العديدة التي شهدها القطاع الفلاحي في الجزائر، ونظرا لأهمية هذا القطاع، إلا أنّه لم يستطيع تلبية احتياجات السوق المحلية، وهذا على الرغم من تحقيق الإنتاج الزراعي زيادات خلال الفترة 2013-2017، إلا أنها لم تصل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات خاصة الغذائية منها والتي تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نظرا لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب المحلي عليها، ويمكن بيان تطور الواردات الزراعية والغذائية للفترة 2013-2017 في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (05): تطور الواردات الزراعية والغذائية خلال الفترة (2013-2017).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات الكلية (1)	55213	58274	51733	49436	48980
الواردات الزراعية (2)	17517	19409	11791	10236	9437
الواردات الغذائية (3)	8428	9427	5794	7855	8069
نسبة (2) /(1)	%31,7	%33,3	%22,7	%20,7	%19,2
نسبة (3) /(2)	%48,1	%48,5	%49,1	%76,7	%85,5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 155-156.

الشكل رقم (05): تطور الواردات الزراعية والغذائية خلال الفترة (2013-2017)

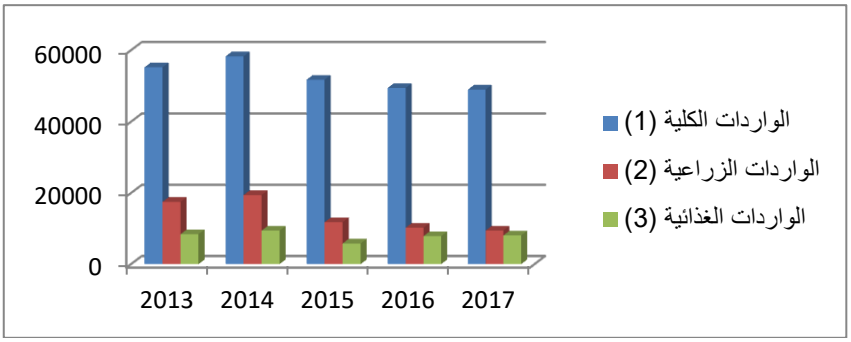

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أنّ الواردات الجزائرية تطورت من سنة إلى أخرى لتشهد انخفاضا في سنة2015 ، ونفس الملاحظة بالنسبة للواردات الزراعية والغذائية التي تعرف احتلال مركزا مهما من الواردات الزراعية وهذا ما يؤكد تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول الأجنبية.

3.4.الميزان التجاري للقطاع الفلاحي: على الرغم من الإصلاحات العديدة التي قامت بها السلطات الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي إلاّ أنّ الميزان التجاري الزراعي بقي يحقق عجزا، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (06): تطور الميزان التجاري الفلاحي (للمواد الغذائية) خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات المواد الغذائية	404	323	238	326	350
واردات المواد الغذائية	9013	10550	8946	7855	8069
الميزان التجاري	-8609	-10227	-8708	-7529	-7719

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10)

الشكل رقم (06): تطور الميزان التجاري الفلاحي (للمواد الغذائية) خلال الفترة (2013-2017).

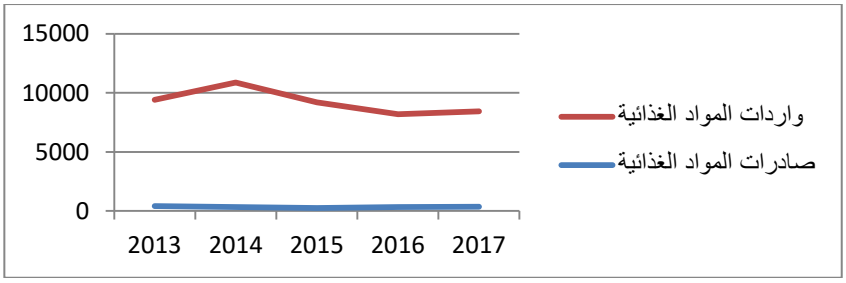

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال الجدول يتبين لنا أنّ الميزان التجاري للمواد الغذائية حقق عجزا على طول الفترة من 2013 إلى 2017، على الرغم من النمو الطفيف لصادرات المواد الغذائية، إلا أنّ عجز الميزان التجاري لم يحقق أي تحسن، كما نلاحظ من خلال الشكل الفرق الكبير بين واردات المواد الغذائية وصادراتها، وهو ما يفسر العجز الكبير في القطاع الفلاحي الذي لم يستطيع تغطية احتياجات السكان بالرغم من الإصلاحات العديدة التي شهدها هذا القطاع.

الخلاصة

من خلال عرضنا لمختلف محاور هذه الدراسة تبين لنا أن الزراعة (الفلاحة) في كثير من الحالات إن لم نقل في جلها يمكنها أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي، فالجزائر تمتلك من الإمكانات الطبيعية (المياه والأراضي الزراعية) والبشرية (العمال الزراعيين) والرأسمالية (المكننة الزراعية ومعظم مدخلات الناتج..)، ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي والمحافظة على أمنها الغذائي، ولكن رغم ذلك تراجعت مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام (PIB) ، ونظرا لطابع القطاع الفلاحي المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع في الإنتاج سيتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض على عدم وجود ترابط كبير بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، كما أن تطور النمو الاقتصادي الجزائري أضحى بعيدا عن تطور القطاع الفلاحي، بالرغم أن الفلاحة أصبحت تساهم بشكل أفضل من القطاع الصناعي في تكوين الثروة الوطنية منذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على القطاعين، أما من حيث استيعابه لليد العاملة فقد سجلنا هبوطا تنازليا لنسبة العمالة الفلاحية، ويبدوا أن استراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر لا تتماشى وتحقيق الأمن الغذائي، ويتجلى هذا بوضوح من خلال الأهمية النسبية المتدنية للمخصصات الاستثمارية الفلاحية من مخطط تنموي لأخر، خاصة خلال العشرية الأخيرة، رغم الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعبه في مجال خلق الثروة، التغذية والتشغيل، وعليه نستنتج أن المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي تنبع من الإنسان كمخطط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، وليس بردها إلى العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الزراعية أو غيرها من الموارد الأخرى.

على هذا الأساس فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها في النقاط التالية:

1. النتائج:

- تعتبر السياسات الفلاحية بمختلف أنواعها أحد أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة.
- تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة في مجال تخصصها.
- تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الافقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة.
- يتم رفع انتاجية العامل وهذا بتعليمه وتدريبه واكسابه خبرات استخدام الاجهزة والآلات الحديثة ومكننة العمل الفلاحي، الأمر الذي يفيد الدول الفقيرة لاستخدام عمالة أقل.
- يتميز القطاع الفلاحي بالعمالة المؤقتة وهي عمالة يتم استئجارها بين الحين والاخر لمواجهة احتياجات عارضة في حين نجد أن العمالة الدائمة تكاد تكون شبه منعدمة.
- لم تشهد الجزائر تعاقب سياسات تنمية فلاحية وريفية مختلفة بل عرفت نفس السياسات بتسميات مختلفة على مدى الخمسين سنة الماضية ولم تستفد من الثروة المالية والبشرية ولهذا ظل قطاع الفلاحة في تخلف.
- محدودية المساحات الزراعية رغم المناخ وإمكانية توسيعها في الظروف العادية ضعيفة وكذا تماطل المؤسسات العامة التي تحتكر تمويل الفلاحة بالتجهيزات اللازمة هذا ما أدى إلى تعطل الاعمال الفلاحية.
- ضعف حجم المستثمرات الفلاحية أدى إلى ضعف مردودية الأرض.
- ضعف المساحات المسقية عن طريق استصلاح الاراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات المتوفرة للمياه وذلك بالاعتماد على الزراعة المطرية.
- عرف الانتاج الفلاحي تحسنا بصورة ملحوظة خلال فترة تنفيذ المخططات التنموية 2000 - 2014 وبالأخص بعد تخصيص صناديق الدعم لكل نوع من مختلف الشعب.
- أما فيما يتعلق بالفترة 2015 -2019 سعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى رفع قدراتها الانتاجية ومضاعفتها من مختلف أنواع الانتاج الفلاحي وذلك في إطار الخماسي المخصص لدعم الاستثمارات العمومية الذي أعطى أهمية بالغة لرفع قدرات الانتاج كما ونوعا لمواكبة ارتفاع الطلب المتزايد داخليا والعمل على تقليص فاتورة الاستيراد واستغلال الامكانيات المتوفرة لانعاش الفلاحة ،كما أن الدولة سعت أيضا لرفع انتاج مختلف الشعب خلال تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي من خلال توسيع الاراضي الفلاحية المخصصة وتشجيع الاستثمار في هدا المجال.

2.التوصيات:

❖ الاهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله أولوية في عمل الحكومة للخروج من التبعية البترولية.
❖ وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية.
❖ إجراء مسح عام على مستوى مختلف الأرياف لمعرفة الاحتياجات والتخصيص الامثل للموارد مع مخاطبة الفلاح بصفة الشريك في تحقيق التنمية.
❖ تشجيع التطور التقني لزيادة الانتاجية والمردودية مع تسهيل الإجراءات للحصول على قروض لتشجيع الاستثمارات الفلاحية لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.
❖ المحافظة على الموارد الارضية والمائية والغطاء النباتي واستغلالها ضمن حدود قدرتها مما يسمح بديمومة القدرة الانتاجية وتمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية.
❖ اتخاد الاجراءات والتدابير التي يمكن من خلالها التحكم والسيطرة على نمو السكان مقارنة ينمو الانتاج الزراعي.
❖ التحكم في تذبذب أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي برسم سياسة واضحة المعالم وإزالة كل العراقيل التي من شانها أن تخفض سعر المنتجات الحقلية.
❖ توفير الشروط اللازمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.
❖ تحضير المحيط الريفي للزراعة الصناعية التي تقوم على أسس علمية.
❖ العمل على تطوير الإمكانيات من أجهزة تكنولوجية إلى العمل على تكوين إطارات عاملة فنية (الاهتمام بتطوير الموارد البشرية لأنها مفتاح النجاح بالدرجة الأولى).
❖ اكتساب المهارة في تحضير وإعطاء المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للفلاحين لمساعدتهم في وضع استراتيجية أنشطتهم ومنه اتخاذ القرارات.
❖ إنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح المكلفة بدراسة المشاريع الاستثمارية ومتابعتها وذلك من اجل السيطرة التامة على معطيات التسيير.

قائمة المراجع

1. إسماعيل شعباني. (1986-1987). الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني. رسالة ماجيستير. الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
2. التقريرالسنوي لبنك الجزائر 2016. (سبتمبر 2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
3. التقريرالسنوي لبنك الجزائر 2017. (جويلية 2018). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
4. جمال الدين لعويسات. (2000). العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
5. حازم البيلاوي. (1967). التنمية الفلاحية إشارة خاصة لدول عربية. الأردن: معهد البحوث والدراسات العليا.
6. رشا محمد سعيد أمي استيته. (1999). تمويل القطاع الزراعي في الأردن. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا. جامعة الأردن.
7. سالم توفيق النجفي. (2009). الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ط1.
8. ستيف. هـ. هنكي ، ترجمة محمد مصطفى غنيم،. (1990). القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية. القاهرة: دار الشروق، ط1.
9. سهيلة فريد النباتي. (د. س. نشر). التنمية الاقتصادية دراسة ومفهوم شامل. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
10. ص. ن. العربي. (بلا تاريخ). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث -قطاع الزراعة والمياه العدد 34. صندوق النقد العربي .
11. طارق الحاج. (2010). مبادئ التمويل. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
12. عامر عامر أحمد. (2010). محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر. مجلة الباحث، العدد 08 جامعة ورقلة، ص 25.
13. عبد الغفار حنفي. (2002). أساسيات التمويل والادارة المالية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
14. فليح حسن خلف. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

15. فوزية غربي. (2003). واقع إنتاج الحبوب في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، ص259.
16. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي. (2001). التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: الدار الجامعية،.
17. محمود الأشرم. (2007). التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
18. مدحت القريشي. (د. س. نشر). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر.
19. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الموارد المائية وزارة. (22 نوفمبر 2008). وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الموارد المائية. منشور وزاري مشترك رقم 229 يتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية. الجزائر.